إسرائيل تحقق مع نائب عربي بتهمة نقل هواتف لمعتقلين فلسطينيين

إصابة مستوطن في عملية إطلاق نار غرب رام الله

قوات الاحتلال الإسرائيلي شرق قطاع غزة

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات» : اتهمت الشرطة الإسرائيلية الأحد النائب العربي في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي باسل غطاس بنقل عدد من الهواتف الخلوية إلى اثنين من المعتقلين الفلسطينيين في إسرائيل.

وعثر بحوزة غطاس، وهو نائب عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي ضمن القائمة المشتركة (قائمة الأحزاب العربية في الكنيست)، على عدد من الهواتف صغيرة الحجم خلال زيارة قام بها الأسبوع الماضي إلى سجن في سجن كتسيعوت (جنوب).

وأوضحت الشرطة أن غطاس رفض بداية الاستجابة لعناصرها مستنداً إلى حصانته النيابية، لكن المستشار القضائي للحكومي سمح للمحققين بمواصلة تحقيقاتهم.

ومن جهته، علق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في بيان صادر عن مكتبه على القضية، بالقول إنه «إذا ثبتت صحة الشبهات، فستكون مخالفة خطيرة ضد أمن الدولة، ويجب أن يعاقب بشدة»، مضيفا أن «أولئك الذين تثبت إدانتهم بجرائم مماثلة، لا مكان لهم» في البرلمان.

وبدوره، اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي افيغدور ليبرمان عبر صفحته على فيس بوك أن ما حصل «دليل إضافي على أن القائمة المشتركة هي فعليا القائمة المشتركة للجواسيس والخونة».

وأضاف ليبرمان «سنواصل العمل حتى لا يتمكنوا (نواب القائمة) من دخول الكنيست ولا يبقوا مواطني إسرائيل».

من جانب آخر، أصيب مستوطن إسرائيلي بجراح، في عملية إطلاق نار قرب من قرية عابود غرب رام الله، فجر أمس الإثنين.

وقالت مصادر عبرية إن مستوطنا (25 عاما) من منطقة بنيامين أصيب بالرصاص في الوجه، بعد أن تعرض لإطلاق نار من سيارة فلسطينية كانت تسير بالاتجاه المعاكس بالقرب من مستوطنة حلاميش قرب قرية عابود غرب رام الله.

وأضافت المصادر أن قوات كبيرة من الجيش تنفذ عمليات بحث وراء المنفذين الذين انسحبوا من المكان.

من ناحية أخرى قصفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي أمس الإثنين، موقع «رصد» تابع لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس شرق البريج وسط قطاع غزة.

وقالت مصادر محلية وفقاً لوكالة «معا» الإخبارية، إن المدفعية الإسرائيلية استهدفت بـ 3 قذائف موقع رصد للقسام، دون الحديث عن إصابات.

وجاء ذلك بعد أن أعلنت مصادر إسرائيلية، عن إطلاق النار من أسلحة رشاشة في غزة باتجاه قوة تابعة لجيش الاحتلال كانت تقوم بأعمال صيانة وتحصين للجدار الأمني جنوب القطاع.

وأكدت المصادر عدم وقوع إصابات بين جنود الاحتلال الإسرائيلي، كما لم تسجل أضرار مادية.

وقالت مصادر محلية في وقت سابق أمس، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي أطلقت نيران أسلحتها الرشاشة اتجاه المواطنين شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة، دون إصابات.

يشار إلى أن المناطق على طول الحدود الشرقية للقطاع، تشهد عمليات إطلاق نار بشكل شبه يومي تجاه المزارعين وصيادي العصافير.

من جهة أخرى قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا» إنها «تنوي هذا الأسبوع توزيع 1.8 مليون دولار لصالح أعمال إعادة الإعمار والإصلاحات».

وخصصت الوكالة نحو 1.1 مليونا لأعمال إعادة الإعمار، فيما سيخصص الباقي لأعمال إصلاح المساكن المدمرة بشكل بالغ.

وستسهل الأموال إلى ما مجموعه 257 عائلة بغزة، وستتمكن العائلات من الحصول على المساعدة عبر البنوك المحلية هذا الأسبوع.

يعتبر الإيواء الطارئ بما يشمل من دعم لإصلاح المساكن وإعادة البناء وحلول الإيواء المؤقتة أولوية قصوى لدى «أونروا»، حيث تبقى الأونروا ملتزمة بدعم العائلات المتضررة، رغم أن ذلك يتطلب تمويل جديد لمواصلة العمل ببرنامج المساعدات النقدية للإيواء.

غزة: الاحتلال الإسرائيلي يقصف موقعاً للقسام رداً على إطلاق نار

تونس: تورط عناصر أجنبية بقتل الطيار محمد الزواري

المهندس التونسي المغتال محمد الزواري

تونس – «وكالات» : أعلنت الحكومة التونسية الأحد، ملاحقة المتورطين في اغتيال الطيار محمد الزواري، بعد أن أثبتت الأبحاث تورط عناصر أجنبية في الجريمة.

وأوضحت رئاسة الحكومة في بيان لها مساء الأحد، أنها تتابع تقدم التحقيقات والأبحاث الخاصة بجريمة اغتيال محمد الزواري والتي توصلت آخر الأبحاث إلى إثبات تورط عناصر أجنبية فيها.

وقالت إنها «سوف تتبع الجناة الضالعين في عملية الاغتيال هذه داخل أرض الوطن وخارجه بكل الوسائل القانونية وطبقا للمواثيق الدولية».

كما أفادت بأن «وزارة الداخلية ستطلع الرأي العام على كل مجريات الواقعة في الإبان حفاظا على سرية التحقيق».

وقتل الزواري (49 عاما) وهو مهندس طيار الخميس الماضي، بالرصاص من قبل مجهولين أمام مقر سكنه وهو بسيارته في مدينة صفاقس وسط تونس.

وأصدرت كتائب عز الدين القسام الذراع العسكري لحركة حماس الإسلامية الفلسطينية السبت، بيانا نعت فيه الزواري وقالت إنه أحد القادة الذين أشرفوا على مشروع طائرات الأبابيل القسامية، والتي كان لها دورها في حرب عام 2014.

كما أوضحت أن الزواري التحق بصفوف المقاومة الفلسطينية وانضم لكتائب القسام قبل 10 سنوات، واتهمت إسرائيل بالوقوف وراء عملية الاغتيال.

وأكدت وزارة الداخلية التونسية أمس، أنها أوقفت 5 عناصر بشتبه في تورطهم في حادثة الاغتيال وصادرت 4 سيارات ومسدسين وكاتمي صوت استعملوا في تنفيذ الجريمة بالإضافة إلى هواتف جوالة وعدد من الأغراض الأخرى.

صديقة الرئيسة الكورية الجنوبية تنفي جميع التهم في أولى جلسات محاكمتها

سول – «وكالات» : نفت الصديقة المقربة من الرئيسة الكورية الجنوبية تشوي سون سيل (60 عاما)، في أولى الجلسات التحضيرية لمحاكمتها، جميع التهم الموجهة ضدها في فضيحة أدت إلى اتهام الرئيسة باك كون هيه بالتقصير.

وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء أن تشوي حضرت الجلسة في محكمة سول المركزية الجزائية جنوبي العاصمة سول.

وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها المتهمة علانية منذ استدعتها النيابة في أواخر أكتوبر.

وقالت تشوي، التي تم اتهامها الشهر الماضي بسلسلة من تهم الفساد التي تتعلق برئيسة كوريا الجنوبية ومساعديها «عند عودتي أولا من ألمانيا، اعتقدت أنه لابد أن أخضع لأي عقاب، ولكن منذ وصولي خضعت للكثير من الاستجوابات»، بدون الانتهاء إلى العقوبة.

ورداً على سؤال من رئيس هيئة القضاة حول ما إذا كانت تنكر التهم الموجهة ضدها، قالت تشوي «نعم».

وذكرت يونهاب أن فريق التحقيق المستقل تأكد اليوم، من أن تشوي كانت تستلم قائمة مرشحي المناصب الحكومية رفيعة المستوى من المستشار الرئاسي السابق جونج هو-سيونج، وتعيد القائمة بعد تعديلها إلى مكتب الرئيسة.

وسبق أن كشفت النيابة العامة عبر التحقيقات السابقة عن أنه تم تسريب مسودة تعيين رئيس الوزراء الأول للحكومة الحالية ورئيس هيئة الرقابة والفحص ورئيس الاستخبارات الوطنية والوزراء إلى تشوي، غير أن هذه هي المرة الأولى التي تكشفت فيها ممارسة تشوي لنفوذها في تعيين المسئولين الحكوميين الكبار.

ويخطط فريق التحقيق المستقل لإكمال مهامه الموكلة له خلال 70 يوما، بنهاية فبراير المقبل.

منشق من كوريا الشمالية: فقدت الثقة بالنظام

الدبلوماسي تي يونغ هو

ذكر عضو في برلمان كوريا الجنوبية أن دبلوماسيا سابقا لكوريا الشمالية قال أمس الإثنين «إنه انشق وذهب إلى الجنوب بعدما فقد الثقة في نظام الحكم الكوري الشمالي بزعامة كيم جونغ أون».

وأصبح تاي يونغ هو النائب السابق لسفير كوريا الشمالية في بريطانيا، أكبر دبلوماسي كوري شمالي يفر من الدولة الشيوعية المنعزلة عندما انشق وذهب إلى كوريا الجنوبية في الفسطس، مما وجه ضربة محرجة لبيونجيانغ.

ونقى تاي لبعض اعضاء لجنة المخابرات في برلمان كوريا الجنوبية اليوم الإثنين انه انشق للجنوب، خوفا من العقاب، بعدما ارتكب جريمة مثلما تقول وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الشمالية، مضيفا انه توقع مثل هذه الاتهامات.

وتحدث تاي إلى اللجنة في جلسة مغلقة، لكن وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء نقلت بعض تصريحاته وأكدها رئيس اللجنة لي تشيولو عبر الهاتف للوكالة.

وقال تاي «إنه انشق مع زوجته وولديه وإنه لم يترك ابنة في الشمال مثلما ذكرت بعض وسائل الإعلام هناك».

واضاف ان «حماية وكالة المخابرات الكورية الجنوبية له ستتوقف اعتبارا من الجمعة، لكن من المرجح ان يبقى تحت رقابة امنية مشددة».

واشار إلى انه توقع ان يوجه إليه الشمال اتهامات بارتكاب جريمة مالية كالاختلاس لذا احتفظ بنسخة من معاملاته المالية اثناء عمله بالسفارة والتقط صورا للملفات.

ولم تذكر كوريا الشمالية اسم تاي بوصفه منشقا، لكن وسائل إعلام رسمية فيها قالت في إغسطس «إن دبلوماسيا كبيرا لم تذكره بالاسم انشق عن منصبه في بريطانيا هربا من العقوبة عن جرائم مختلفة من بينها اغتصاب الأطفال».

أستراليا وفرنسا توقعان الثلاثاء صفقة تسليم 12 غواصة

سيدني – «وكالات» : توقع فرنسا وأستراليا اليوم الثلاثاء، اتفاقا حكوميا لإبرام صفقة ضخمة لتسليم البحرية الأسترالية 12 غواصة هجومية، حسب ما أعلنت اليوم الإثنين وزيرة الدفاع الأسترالية ماريز باين.

وقالت خلال مؤتمر صحافي في سيدني بحضور نظيرها الفرنسي «غداً يصادق الوزير جان ايف لودريان ورئيس الوزراء الأسترالي مالكولم ترنبول رسميا على الاتفاق الحكومي والإطار القانوني الذي سينظم لعقود الشراكة المقبلة بين أستراليا وفرنسا حول الغواصات».

وسيوقع ترنبول ولودريان الذي وصل مساء أمس الأحد إلى استراليا، الاتفاق بالأحرف الأولى في اديلايد حيث سيتم بناء الغواصات.

وفي أبريل فازت مجموعة «دي سي إن سي» الفرنسية التي تملكها الدولة بمستوى 62 في المئة ، بهذا العقد الذي تقدر قيمته الإجمالية بـ34 مليار يورو لتصميم وانتاج وصيانة الغواصات وتدريب أشخاص لتشغيلها.

وزيرة الدفاع الاسترالية ماريز باين

وقالت باين «إنها أهم صفقة دفاعية في تاريخ استراليا».

وأضافت أن هذا الاتفاق يحدد «الإطار القانوني الذي سينظم للعقود الشراكة المقبلة بين استراليا وفرنسا حول الغواصات».

والغواصات الـ12 «شورتفين باراكودا» من الجيل الجديد للغواصات النووية الهجومية باراكودا.

وهذه الغواصات ستحل مكان الغواصات الاسترالية التقليدية من طراز كولينز التي تعود إلى تسعينات القرن الماضي، ويفترض أن يتوقف استخدامها اعتبارا من العام 2026.

وترى باين أن توقيع العقد «مرحلة مهمة لتسليم أسطول الغواصات على الصعيد الإقليمي».

وكانت المجموعة الفرنسية فازت بالعقد على منافستها الألمانية «تيسنكروب مارين سيستمز» وكونسورسيوم ياباني برئاسة «ميتسوبيشي هيفي انداستريز» مدعوم من الحكومة اليابانية.

وكان ترنبول اعتبر في أبريل أن العرض الفرنسي «يقدم القدرات المثلى لتلبية حاجات البلاد الفريدة».

وبدأت أولى الأعمال حول التصميم لدى دي سي إن إس في شيربور غرب فرنسا.

وزيرة ألمانية: بلجيكا لم تلب طلبنا بإغلاق محطتي طاقة نووية

برلين – «وكالات» : أخفقت وزيرة البيئة الألمانية، باربارا هيندريكس، من إحراز تقدم في تحقيق مطلبها من بلجيكا بإغلاق محطتي طاقة نووية تقعان بالقرب من الحدود الألمانية.

وقالت الوزيرة، أمس الإثنين، في بروكسل إن المفاعلين «دويل3» و«تيهانجه 2» القريبين من الحدود الألمانية يمثلان مشكلة، مضيفة أن بلجيكا لم تستجب للطلب الألماني بإغلاق المفاعلين وفحصهما.

وذكرت هيندريكس أن «الإجراءات التي ستتخذ بشأن التعاون بين البلدين في الأمن النووي ستقتصر حاليا على تبادل المعلومات».

ومن المقرر أن توقع هيندريكس مع رئيس الوزراء البلجيكي، يان جامبون، اتفاقية للتعاون الألماني-البلجيكي في قضايا الأمن النووي اليوم في بروكسل.

يذكر انه تم قبل بضعة اعوام اكتشاف تجزع في اوعية المفاعلات النووية بالمحطتين.

ومن المنتظر ان تمهد الاتفاقية الطريق للنقاش وتبادل المعلومات بشأن قضايا تتعلق بالأمن النووي، حيث تنص على تشكيل لجنة دورية الانعقاد، بالإضافة إلى تفقد المحطات النووية في كلا البلدين.

وقالت هيندريكس: «إننا لا نحقق عبر هذه اللجنة المزيد من الأمن النووي، لكننا سنتبادل فقط المعلومات بصورة دورية...الحكومة البلجيكية ستظل هي المسؤولة بصورة كاملة عن أمنها النووي».

وترى الحكومة البلجيكية عملية التشغيل في المحطات النووية البلجيكية آمنة.

وتقع محطة «تيهانجه» البلجيكية على بعد نحو 60 كيلومترا من مدينة آخن بولاية شمال الراين-ويستفاليا الألمانية، بينما تقع محطة «دويل» على بعد نحو 140 كيلومترا من مدينة آخن الحدودية.

وقالت هيندريكس إن «ألمانيا تقدمت بأكثر من طلب للحكومة البلجيكية لإغلاق المحطتين لحين إزالة كافة المخاوف الأمنية، إلا أن الحكومة البلجيكية لم تستجب لتلك الطلبات».

محطات نووية بلجيكية